

## محترفون في بلاط الأمن السعودي.. بن سلمان يؤسس إمبراطوريته القمعية



إسلام الراجحي

لم يكن قرار استحداث جهاز أمن الدولة في السعودية، الذي نقل النفوذ الأمني بالمملكة إلى الديوان الملكي تحت إشراف ولي العهد الطامح في الحكم الأمير «محمد بن سلمان»، إلا بالاستعانة بذوي الخبرات داخلياً وخارجياً لهيكلته بدأه، ثم لتفعيل دوره لاحقاً.

هذا ما شهدته الشهرين الماضيين، والذي صعد فيه دور الجهاز الحديث، على حساب وزارة الداخلية، في ظل الاستعانة بكوادر داخلية وخارجية (محترفين)، للاستفادة منهم في عمل الجهاز.

### تأسيس ونقل نفوذ

البداية كانت مع قرارات ملكية في 20 يوليو/تموز الماضي، قضت بتعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، بما يكفل فصل قطاع الشؤون الأمنية المتعلقة بأمن الدولة في جهاز جديد تحت اسم «رئاسة أمن الدولة»، يعني بكل ما يتعلق بأمن الدولة، ويرتبط برئيس مجلس الوزراء.

وللجهاز الجديد، دور في آلية اتخاذ القرار الرسمي السعودي الخارجي من قبل الملك أو ولي عهده؛ حيث يتعدى دوره القضايا الداخلية التي كانت في صلب اهتمامات المديريات الأمنية في وزارة الداخلية قبل أن يتم فصلها عن الوزارة وضمها للجهاز.

ويتكون الجهاز الجديد من 6 هيئات، وهي «المديرية العامة للمباحث» وتعني بالعمل الاستخباراتي الداخلي ومكافحة التجسس، و«قوات الأمن الخاصة» ومهمتها القيام بالعمليات الخاصة والسرعة لحفظ

الأمن الداخلي.

كما يتكون الجهاز، من «قوات الطوارئ الخاصة» وتستخدم في عمليات حفظ النظام، وإنقاذ الرهائن والمخطوفين، ومكافحة شتى أنواع الإرهاب والتخريب، و«طيران الأمن» ومهمته مساندة أجهزة وزارة الداخلية والجهات الحكومية لأداء مهامها وتقديم الخدمات الإنسانية والتدخل أثناء الكوارث، بالإضافة إلى «الإدارة العامة للشؤون الفنية».

أما سادس الهيئات، فهو «مركز المعلومات الوطني»، ويهتم بتقديم خدماته للقطاعات التابعة لوزارة الداخلية فيما يتعلق بتزويدها بالمعلومات والتقنيات والدعم الفني.

ونقل إلى رئاسة «أمن الدولة»، كل ما له علاقة بمهامها في وكالة الشؤون الأمنية وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة بوزارة الداخلية من مهام وموظفين (مدنيين وعسكريين) وميزانيات وبنود ووثائق ومعلومات. وبناء على ذلك، نزعـت جميع الصلاحيات الأمنية المهمة من وزارة الداخلية، وتحولـت إلى «وزارة بروتوكولية»، تـنحصر مهامها في قضايا المرور، ومكافحة الجريمة والمـدـرات، وما شـابـهـ ذلكـ منـ أمـورـ جـنـائـيةـ،ـ وـهـوـ مـأـكـدـهـ «ـعـوـادـ العـوـادـ»ـ وزـيرـ الثـقـافـةـ وـالـإـلـعـامـ السـعـودـيـ،ـ فـيـ تـصـرـيـحـاتـ حـيـنـهـاـ،ـ حـيـنـ قـالـ إنـ «ـوزـارـةـ الدـاخـلـيـةـ سـتـصـبـحـ أـكـثـرـ تـفـرـغـاـ وـتـرـكـيـزاـ لـتـقـدـيمـ الخـدـمـاتـ الـمـدـنـيـةـ لـلـمـجـمـعـ،ـ دـوـنـمـاـ اـنـشـغـالـ بـالـهـاجـسـ الـأـمـنـيـ،ـ وـتـبـعـاتـهـ الـمـيدـانـيـ»ـ.

لكن مراقبين اعتبروا هذه الهيكلة محاولة لإنهاء نفوذ ولـيـ العـهـدـ المـعـزـولـ «ـمـحـمـدـ بنـ نـاـيفـ»ـ،ـ وـتعـزيـزـ سـلـطـاتـ خـلـفـهـ الـأـمـيـرـ «ـبـنـ سـلـمـانـ»ـ،ـ مـشـيرـينـ إـلـىـ أـنـ تـعـيـيـنـ «ـعـبـدـالـعـزـيزـ بـنـ سـعـودـ بـنـ نـاـيفـ»ـ فـيـ مـنـصـبـ وزـيرـ الدـاخـلـيـةـ (ـاـبـنـ عـمـ بـنـ نـاـيفـ وـالـمـقـرـبـ مـنـ بـنـ سـلـمـانـ)ـ جـاءـ لـاـمـتـصـاصـ غـضـبـ هـذـاـ الفـرعـ مـنـ الـأـسـرـةـ بـعـدـ عـزـلـ «ـبـنـ نـاـيفـ»ـ مـنـ وـلـيـةـ الـعـهـدـ،ـ وـكـلـ مـنـاصـبـ الـأـخـرىـ،ـ وـفـرـضـ الإـقـامـةـ الـجـبـرـيـةـ عـلـيـهـ فـيـ قـصـرـهـ بـمـدـيـنـةـ جـدـهـ.

رئاسة «الهويريني»

وشـملـتـ القرـاراتـ الـمـلـكـيـةـ،ـ حـيـنـهـاـ،ـ تـعـيـيـنـ «ـعـبـدـالـعـزـيزـ بـنـ مـحـمـدـ الـهـوـيـرـيـنـيـ»ـ،ـ مدـيرـ المـبـاحـثـ الـعـامـةـ،ـ رـئـيـساـ لـهـذـاـ جـهـازـ بـمـرـتـبـةـ وزـيرـ،ـ وـأـنـ يـكـوـنـ «ـعـضـوـاـ فـيـ مـجـلـسـ الشـؤـونـ السـيـاسـيـةـ وـالـأـمـنـيـةـ»ـ،ـ معـ استـمرـارـهـ فـيـ مـنـصـبـهـ السـابـقـ.

ويـبـدوـ أـنـ قـرـارـ إـسـنـادـ رـئـاسـةـ جـهـازـ الـجـدـيدـ لـ«ـالـهـوـيـرـيـنـيـ»ـ،ـ جـاءـ لـنـفـيـ التـقـارـيرـ الـمـتـداـولـةـ عـنـ وـضـعـ الرـجـلـ الـمـحـسـوبـ عـلـىـ «ـبـنـ نـاـيفـ»ـ قـيـدـ الإـقـامـةـ الـجـبـرـيـةـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ طـمـأنـةـ الـإـدـارـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ،ـ بـشـأنـ وـجـودـ رـجـلـ قـويـ عـلـىـ درـايـةـ بـمـلـفـ الـإـرـهـابـ،ـ الـذـيـ أـسـنـدـ بـكـافـةـ تـفـاصـيلـهـ إـلـىـ جـهـازـ الـجـدـيدـ.

فـ«ـالـهـوـيـرـيـنـيـ»ـ،ـ الـذـيـ تـرـدـدـ أـنـ قـيـدـ الإـقـامـةـ الـجـبـرـيـةـ فـيـ مـنـزـلـهـ،ـ وـهـوـ أـحـدـ رـجـالـ الـأـمـنـ الـمـقـرـبـينـ مـنـ «ـبـنـ نـاـيفـ»ـ،ـ يـعـرـفـ جـيدـاـ مـفـاـصـلـ وـرـاـرـةـ الدـاخـلـيـةـ،ـ وـيـمـلـكـ كـفـاءـةـ عـالـيـةـ فـيـ الحـفـاظـ عـلـىـ أـمـنـ الـبـلـادـ وـمـحـارـبـةـ الـإـرـهـابـ؛ـ الـأـمـرـ الـذـيـ جـعـلـهـ مـصـدرـ ثـقـةـ لـلـأـجـهـزـةـ الـأـمـنـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـتـيـ تـعـاـونـتـ مـعـهـ.

كـمـ جـاءـ اـخـتـيـارـ «ـالـهـوـيـرـيـنـيـ»ـ،ـ ليـشـيرـ بـشـكـلـ أـوـ بـآـخـرـ إـلـىـ أـنـ جـهـازـ تـقـفـ خـلـفـهـ الـأـرـمـةـ الـخـلـيـجـيـةـ،ـ وـأـنـهـ

سيكون له دور فيها، كون أن رئيشه يعرف بموافقه المعادية لقطر، وسبق أن اتهمها قبل عام ونصف بالسعى لتشويه سمعة المملكة.

كما أن الجنرال «الهويريني»، لا يشكل خطراً على الملك المقرب، إلا أن أزمة واحدة تقف عائقاً أمام بقائه في منصبه، وهو قريء من الأمير «بن نايف»، وهو ما لا يبعث على الاطمئنان لـ«بن سلمان»، الذي يفضل وبالنظر إلى تعبيبات سابقة، العمل مع رجاله فقط، خاصة في المناصب الأمنية والعسكرية الحساسة.

## محترفون

هذه الإمبراطورية الأمنية الجديدة، لم تكن لتكتمل إلا بالاستعانة بمحترفين من خارج المملكة، لديهم خبرات واسعة في مكافحة الإرهاب.

حساب «العهد الجديد»، وهو بحسب وصفه لنفسه، راصد ومحلل لمظاهر التغيير في العهد الجديد و قريب من غرف صناعة القرار، كشف في تغريدة له عبر «تويتر»، الشهر الماضي، أن السعودية استقدمت «ضباطاً يتبعون لجهاز أمن (الرئيس المصري عبدالفتاح) السيسي للإشراف والتدريب على العناصر وال كوادر المنخرطة في جهاز أمن الدولة الجديد».

وأتهم المفرد الشهير، الذي صدق بعض تسريباته، المملكة باستنساخ ألة القمع. الحساب نفسه، كشف الأسبوع الماضي، عن أبرز من تم استقدامه للعمل بالجهاز، وهو وزير الداخلية المصري الأسبق «حبيب العادلي»، الذي أطاحت به ثورة يناير/كانون الثاني 2011 في مصر. وقال «العهد الجديد»: «أكده مصادرنا أن حبيب العادلي هو أحد الذين استقدمتهم السعودية للعمل لديها في جهاز أمن الدولة». (طالع المزيد)

وترأس من قبل «العادلي»، رئاسة جهاز أمن الدولة، قبل أن يتم تعيينه وزيراً للداخلية (1997-2011). وكانت ممارسات هذا الجهاز في مصر، من قبيل تعذيب المعارضين حتى القتل داخل المعتقلات، أحد أسباب اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011.

وأتهم «العادلي» بفض تجمعات سلمية باستخدام القوة المفرطة، واعتقالات عشوائية ضد مئات المواطنين، واحتجازهم في أماكن غير قانونية، كما شهد عهده الشعب المصري أقصى درجات التزوير في الانتخابات. لم يقتصر الأمر على «العادلي»، بل تداولت حسابات على موقع التواصل الاجتماعي، خلال الساعات الماضية، أنباءً عن تعيين مدير الديوان الملكي الأردني السابق «باسم عوض الله» المقرب من «محمد دحلان» القيادي الفلسطيني المفصول من حركة «فتح»، مستشاراً أمنياً جديداً بالمملكة.

وشغل «باسم عوض الله» منصب رئيس الديوان الملكي الأردني عامي 2006 و2007، ثم أصبح مدير المكتب الخاص للملك «عبدالله الثاني» عامي 2007 و2008.

وقبل شهرين، عينت المملكة مدير مكتب رئيس الجمهورية السوداني المقال الفريق «طه عثمان» مستشاراً لديها.

وكان «عثمان» إحدى الأذرع التي استخدمها «بن سلمان» لتسويقه داخل بلاده وخارجها؛ إذ أخذت تصريحات «عثمان» تمتوجح حكمة «بن سلمان»، وتثنى على جهوده لدى الولايات المتحدة لرفع العقوبات عن السودان.

## أول قضية

وبحسب موقع «ذا إنترسبت» الإخباري الأمريكي، فإن حملة الاعتقالات التي بدأت المملكة منذ 10 سبتمبر/أيلول الجاري، وطالت مجموعة من علماء الدين البارزين، كانت إعلاناً عن تفعيل دور الجهاز الأمني الجديد.

وسبق أن نقلت «رويترز»، عن مصدر سعودي (لم تسمه) قوله، إن «المشتبه بهم متهمون بأنشطة تجسس والاتصال بكيانات خارجية منها جماعة الإخوان المسلمين التي صنفتها المملكة باعتبارها جماعة إرهابية، مضيفاً أن المجموعة متهمة أيضاً بالاتصال وتلقي تمويل ودعم آخر من دولتين (لم يسمهم) بهدف الإضرار بالسعودية وزعزعة أنها ووحدتها الوطنية تمهدًا للإطاحة بالنظام لصالح جماعة الإخوان». وأمس الأول، كشف حساب «العهد الجديد» أن «مهندس الاعتقالات الحاصلة شخص تطنون أنه مختفي، ولكنه بالحقيقة يدير جزءاً مهماً من المشهد».

وأضاف: «هو كذلك الأعرف بالإسلاميين، من خلال خبرته السابقة بالبطش، ما يؤكد استعانته الجهاز بذوي الخبرة في مواجهة الإسلاميين، سواء من داخل المملكة أو خارجها.

أما صحيفة «الغارديان» البريطانية، فلفتت إلى أن حملة «بن سلمان» واسعة النطاق ضد المعارضة، تأتي في إطار جهوده لتعزيز سلطاته الجديدة.

فيما قالت صحيفة «فاينا نشيال تايمز»، إن «بن سلمان» يتبنى ذات التكتيكات التي يستخدمها حليفه القريب «محمد بن زايد» ولي عهد أبوظبي، ضد معارضيه، خاصة من الإسلاميين. وبدأت الأجهزة الأمنية السعودية في 10 سبتمبر/أيلول الجاري، حملة اعتقالات موسعة شملت أساتذة جامعات ومثقفين وكتاباً واقتصاديين وداعية ومحامين وشعراء وإعلاميين، في إطار حملة تستهدف فيما يبدو بعض الأصوات التي لها وجهات نظر مختلفة عن الحكم.

وقالت «سارة لييا ويتسن» مديرية قسم الشرق الأوسط في منظمة «هيومان رايتس ووتش»: «يبدو أن لهذه الاعتقالات دوافع سياسية»، مضيفة: «الاعتقالات علامة أخرى على أنه لا مصلحة حقيقية لولي العهد السعودي محمد بن سلمان في تحسين سجل بلاده في حرية التعبير وسيادة القانون».